مفهوم السيادة عند جان بودان

"Jean Bodins Coneptof Sovereignty"

د. عوض بالقاسم علي القذافي

قسم الفلسفة – كلية الآداب – جامعة بنغازي

الملخص:

يعد جان بودان (1530م – 1596) من أهم المفكرين الذين أســـهموا في تأســـيس مفهوم " السـيادة" في الفكر السـياسـي الحديث ، حيث قدم لنا تصـور متكامل عنها ، باعتبارها السـلطة العليا والمطلقة في الدولة ، والتي لا تعلوها سـلطة أخرى سـواء داخلية أو خارجية ، وقد جاء تصـوره للسـيادة كرد فعل على الحروب الدينية التي مزقت فرنسـا أو وروبا في القرن السـادس عشـر مما اضـطر الأمر إلى وجود سلطة قوية مركزية تفرض النظام والأمن .

يمثل تصـور بودان للسـيادة نقطة تحول في الفكر السـياسـي الغربي مع تطور الحداثة ، ليؤسـس دولة قومية قوية وحكم مطلق قوي ليصل إلى أقمت دولة حديثة قائمة على رعاية وحماية حدودها و مواطنيها من أي تدخل خارجي في سياستها .

Abstract:-

Jean Bodin (1530 - 1596) is Considered one of the Most influential thinkers who Controbuted to the establishment of the Concept of Sovereignty in Moaern Political thought . He Provided a Comprehensire and systematic vision of Sovereignty , defining it as the Supreme ond absolute authority Within the State s which is not Subject to any higher Power , Whether internal of external .

Bodins Conceptuation of sovereignty emerged as a response to theaevastating religious wars that tore France and Europe apart during the sitteenth century . these conflicts necessitated the formation of a strong , centralized authority capable imposing ord er and security.

Bodins theory of sovereignty marked a turning point in western political phosophy ,particularly in the conteyt of the aevelopment of moaernity . His ideas laid the foundations for the modern nation – state Characterized by a strong , absolute Power Structure aimed at estab lishing a sovereign political entity capable of sareguaraing its borders and protecting its citizens from any external interference in its internal affairs .

المقدمة :

التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهوم السيادة :

اولاً : التعريف اللغوي:

جاءت كلمة السيادة في اللغة العربية من الفعل " ساد" بمعني يسود سدوداً ، أي شرف ومجد ، ويقال ساد قومه أي صار سيدهم (راجع : جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، الطبعة الثانية ، 1982 ، ص 428) ، كما يطلق لفظ " السيد" على الرب والملك والشريف والفاضل والكريم والحليم والزعامة هي السيادة والرياسة ، (راجع : صحاح اللغة ولسان العرب).

ثانيا: التعريف الاصطلاحي:

أن مصطلح السيادة مترجم عن الكلمة الفرنسية Souverainete وهي مشتقة من المصطلح اللاتيني Superanus، والذي يعني الأعلى ، ولذلك تسمي السيادة بالسلطة العليا ، (راجع: خديجة غرداين ، إشكالية السيادة والتدخل الإنساني ، 2015 ،ص 21). وبذلك يعد مفهوم السيادة ، من المفاهيم الحديثة نسبياً ، وجاء نتيجة للصراعات التاريخية الطويلة بين السلطة الحاكمة والأفراد المحكومين وخاصتا ما حدث أبان الصراع الذي حدث بين الكنيسة في فرنسا والملوك في فترة العصور الوسطي ، (راجع : سامي عبد الرحمن ، تشريح مفهوم السيادة ، تطورها التاريخي ودلالة تطبيقها ، الطبعة الأولي ،2018 ، ص 34).

كما نجد أن أرسطو أشار في كتابة " السياسة " إلى مفهوم السيادة على إنها ، " السلطة العليا للدولة " ، وقد أعطي إيحاء بأنها السلطة المطلقة التي تكون للدولة وهي صاحبة السيادة العليا ولا تعلوها

أي سيادة أخرى ، من خلال أطاعة القوانين ، واعتبار أن السيادة يجب أن تكون لصيقة بالشخص الحاكم، (راجع : أرسطو ، السياسية ،1963 ، ص 121) . كذلك تطور المفهوم في العصور الوسطي في ضوء المفاهيم اللاهوتية في الأرض من خلال ظهور نظرية الحق الإلهي باعتبارها المصدر الأساسي للسلطة ، ومن هنا أصبحت السيادة لصيقة بشخص الحاكم ، وتأسس الحكم المطلق على الابتداء والطغيان ، (راجع: فؤاد زكريا ، تاريخ الفكر السياسي ، الطبعة الثالثة ، 2005 ، ص 78).

السيادة عند جان بودان :

تعد فكرة السيادة من الركائز الأساسية في الفكر السياسي الحديث ، إذ شكلت الأساس النظرية لنشؤ الدولة الحديثة ونظام الحكم المركزي ويعد جان بودان Jean Bodin ، من أوائل المفكرين الذين منحوا هذا المفهوم تحديداً نظرياً واضحاً ومتماسكاً في سياق أوروبي شهد تحولات سياسية ودينية كبرى ، وفي هذا البحث تهدف إلى تحليل مفهوم السيادة عند جان بودان من خلال تتبع الأسس الفلسفية التي بني عليها تصوره ، وتحليل السياق التاريخي الذي نشأت فيه هذه الفكرة ، بالإضافة إلى إبراز تأثيرها في النظريات السياسية اللاحقة .

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في هذا الموضوع ، كيف ساهم جان بودان في بلورة مفهوم السيادة ؟ وماهي الركائز الفلسفية والسياسية التي قام عليها هذا المفهوم لديه ؟ والى أي مدى شكلت هذه الفكرة قطيعة مع التصورات السياسية السابقة ومقدمه لتطور الدولة الحديثة ؟

كما اعتمدنا في هذا البحث على المنهج التحليلي النقدي مع استحضار البعد التاريخي لفهم النصوص والمؤلفات الأساسية لبودان ، ولاسيما كتابه الشهير " الكتب الستة للجمهورية ".

ولد جان بودان في أنجية ، سنة 1530م وفيها درس ، وقبل إن ينتقل إلى مدينة تولوز لدراسة الحقوق ويصبح أستاذاً في القانون الروماني ، ثم بعد ذلك انتقل إلى باريس لممارسة مهنة المحاماة ، ثم خدم الملك منذ عام 1561 ، وعينه مفتشا على منطقة النور ما ندى ، وكما ذكرنا أنافا أن أهم مؤلفاته كتابه ستة كتب عن الجمهورية عام 1576م ، وأيضاً " منهج التاريخ عام 1566م ، وحوار الحكماء السبعة عام 1857م ، وتوفي بودان عام 1596م ، بسبب الطاعون (راجع : حافظ شقيق الخطيب ، موسوعة فلاسفة الغرب الحديث ، الجزء الأول ، الطبعة الأولي ،1498 ، ص 237).

ونجد أن بودان ، يعتبر من المفكرين البارزين في الفكر السياسي الحديث ، حيث يمثل أحد أوجه الفكر في التنظير لفكرة " السيادة " في العصر الحديث ، ومن هنا تجدر الإشارة بان جان بودان لم يبتكر قول " السيادة" كما أسلفنا ، بل يرجع له الفضل في إماطة اللثام عن هذا المفهوم من خلال عرضه المصادر التاريخية والقانونية والسياسية .

ولذلك يعد الفيلسوف بودان ، من أهم من تكلم على فكرة السيادة من الفلاسفة السياسيين حيث تعود له نظرية السيادة وتعريفتها ، ووضح أن السيادة في كتابه "ست كتب في الجمهورية " عرفها بأنها السلطة العليا التي يخضع لها المواطنين والرعايا ، وبذلك قد ارتبط مفهوم السيادة بالدولة ارتباطاً وثيقاً من خلال التأكيد على أهمية وجود الدولة ليتحقق ووجود السيادة ، فلا وجود للسيادة في غياب وجود

الدولة ، كما تختفي الدولة وتتلاشي في غياب السيادة (راجع: حسن عبد الله العابد ، انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية ، الطبعة الأولي ، 2008 ، ص 53).

ومن هنا نجد أن بودان ، كما ذكرنا ، لم يكن له الدور في ابتكار مفهوم السيادة ، بل رجع له الفضل كما راينا ، في توضيح هذا المفهوم من خلال تبسيطه وإعادة صياغته ، من خلال تناول مفهوم الدولة والقانون ، ولقد شيد بودان تصوراته السياسية بناء على التفاعل المباشر مع الوقائع السياسية ، (راجع: C.E. Merriam .History of the theory of Sovereignty Since Rousseau , Columbia,P:13-16).

لقد اعتقد بودان بإن وظيفة القانون حسب منطق الفكر القانوني تعتبر قاعدة إلزامية وأن المسئول الرئيسي لإنتاج النسق الإلزامي هو صاحب السيادة وهو صاحب التشريع لإلزام الآخرين بذلك. (راجع: I,bid P:20).

لقد تناول جان بودان مفهوم السيادة المطلقة في فلسفته ، كما ذكرنا في كتابه "الكتب الستة في الجمهورية " في محاولة منه التركيز على الربط بين الاتجاه الأخلاقي والنزعة الدينية وأكد على العلاقة بين المواطن والدولة من خلال المحاولة للوصول إلى الخير المطلق.

وهذا من يهدف إليه البحث ، حيث تأتي أهميته في محاولة الوصول إلى هذه العلاقة التي تكون بين المواطن والدولة ، أو ما يسمي بالسلطة والمواطن من خلال التطلع إلى الخير العام .(راجع: Bodin .J. (1955) Six Books of the Commonwealth cm . J, tooley tlans oxlora :Basil Blackwell , P:90-95)

أن السيادة عنده ، هي تمسك القوي السياسية واتحادها ، وبدون هذه السيادة تتفكك هذه القوة السياسية، أي إن تكون هذه الدولة بلا سيادة ، بمعنى أن تكون هذه الدولة لا سلطة فيها ولا تكون مطلقة وتصبح جميع أجزائها مبعثرة وأعضاءها ممزقين .(راجع : مهدى محفوظ ، اتجاهات الفكر السياسي الحديث ، الطبعة الأولي ،1990 ، ص 55) ، ومن خلال تعريف السيادة بأنها السلطة المطلقة والدائمة في الدولة يجب إن تتميز بعدة خصائص:

1- مطلقة : لا يمكن تقييدها من أي سلطة داخلية وخارجية .

2- دائمة : لا تنتهي بانتهاء والحاكم.

3- غير قابلة للتجزئي : لا يجوز توزيعها بين عدة سلطات (راجع: La Puissance absolue perpetuell dune Vlll,P:122)

أن الاجتماع البشري دائما يحتاج إلى سلطة لكي تمنع الفوضى الطبيعية وينتقل إلى الاجتماع المنظم في صورة مجتمع مدني ، وهو الانتقال إلى الدولة التي يجب أن تحكمها السيادة ، بالإرادة الحرة ، ومن هنا تكون السلطة أو السيادة ركن أساسي من أركان الدولة ، بل وتبني بها الدولة لأن الجماعة تحتاج إلى سلطة قوية تنظمها وهذه السلطة القوية هي ما يطلق عليها جان بودان " السيادة " (راجع : ثروت بدوي ، النظم السياسية ، الطبعة الأولي ، 1989، ص 40) .

كانت فرنسا في القرن الرابع عشر لها نظام ملكي مطلق ، وتعني كلمة موناركي " الحكم المطلق " لشخص واحد أو نظام سياسي يكون فيه رئيس الدولة ملكاً وحاكم بالوراثة بمعني تتركز السلطة في يد

واحد ، ولذلك يري أن الدولة تتركز في القوة والعنف ، أن الأسرة عند جان بودان هي النموذج الذي يتوافق مع السيادة ، حيث يعتبرها الصيرورة الحقيقية للنظام الجمهوري ، كما أكد بأن الجمهورية هي حكم مجموعة من الأسرة تحت سلطة السيادة ، وهي تمثل سلطة القانون العام والأعراف العامة و الأملاك العامة والقضاء العام ، وهي السيادة التي تتجلى في القوة ، (راجع: مخلوف ساحل ، إشكالية مفهوم السيادة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في العالم ، 2015 ، ص 21–22).

كما كان جان بودان قريب من النظام الملكي الحاكم ، وقد كرس حياته لخدمته كما عاصر أطوار الحروب الدينية الفرنسية خلال السنوات 1560م –1570م ، حيث ترتب على الصراعات والحروب الداخلية في فرنسا تميزق أو أحد الوحدة الوطنية التي كان يفضلها جان بودان ، ولاسيما إذا كانت مصحوبة بالتسامح الديني من خلال ذلك وضع نظريته عن " السيادة" التي رأي إنها يجب أن تكون في يد الملك دو سواه ، (راجع : إبراهيم دسوقي أباظة وعبد العزيز غنام ، تاريخ الفكر السياسي ، الطبعة الأولي ، 1973 ،ص186–187).

وربما كان السبب عند بودان في القول بذلك ، لأنه عاصر جانب كبير من ذلك الصراع الديني الذي نشب في بلاده بسبب الانقلاب الذي قام به " مارتن لورثر وجون كالقن " في النصف الأول من القرن السادس عشر ، وهنا يذكرنا بما حدث أيضاً إلى "توماس هوبز" الذي عاصر الحروب الأهلية في انجلترا بين البرلمان والملك تشارل الأول والذي انتهاء بإعدام الملك ، كذلك حدث الصراع الداخلي في فرنسا وكان سبب في الوحدة بالوطنية التي كان يفضلها جان بودان ولا سما أن كانت مصحوبة بالتسامح الديني كما ذكرنا أنفاً ، ولذلك وضع بودان نظريته عن " السيادة" والتي رأي أنها يجب أن تتركز في يد شخص واحد هو الحاكم أو الملك دون سواه (راجع : المرجع السابق ،ص185) ، ومن وراء هذا الصراع

الديني المرير والدموي الذي كان في المجتمع الفرنسي ، وفي ظل هذه الوضعية الخطيرة التي أضعفت النظام السياسي ، كان تفكير " بودان" حول إنقاذا مما يمكن أنقاذها واستعادة مشروعية الدولة والنظام داخل بلاده ، وكان نتيجة لذلك انشغاله حول دعم النظام الملكي الفرنسي للنهوض من الركام واستعادة مجدها الضائع وسط الحروب الدينية .(راجع: Fabrs simone Goyard ,Jean bodin et le aroit derepulique puf , 1989,P:15)

ومن هذه المنطلق عارض بودان نظريتي الحق الألهي والتطور الطبيعي المفسرة لنشأة ، حيث يري أن الدولة تنشأ نتيجة فرض الأمن والنظام ، فالقوانين قد وجدت بوجود القوة النظامية التي تفرضها ، ولذلك تنشأ الدول وتضمن بقاءها من خلال الخضوع للقوانين وأولها وأهمها القوانين الطبيعية ، ومن هذه القوانين يوجد قانون " السيادة ، وبذلك يكون القانون الخاص بالسيادة ، وهو القانون العام مثله مثل قوانين الأب على الأسرة يستطيع أن يحقق لها الوحدة والقضاء عي الفوضى ، فالفوض عند بودان اخطر من اعنف الطغات وأكثرهم ظلماً ، (راجع : محمد عبد القادر عودة ، الفكر السياسي الغربي ، الطبعة الثانية ، 2001 ، ص 98) ولذلك تعد " السيادة " من أهم مقومات وجود الدولة ، وهي أهم ما يميز الدولة عن غيرها ، بالرغم من عدم توافر أجماع فكرى وقانوني على المعنى الحقيقي والدقيق للسيادة ، نظراً لتشابك المعالم وتباين أسباب القوة والنفوذ بين الدول ، ولهذا السبب تعد نظرية السيادة من أكثر النظريات غموضاً ويصعب الاجتماع على تعريف جامع لها .(راجع : سامي عبدالحميد ، مبادئ القانون الدولي العام ، الطبعة الثالثة ،2010 ، ص 75) .

لقد فضل بودان الملكية على الأرستقراطية والديمقراطية ، لأنه يعتقد أن الملوك وحدهم هم الذين بستطبعون الحد من الصراعات الدينية والسياسية بين أفراد الشعب مثل ما حدث بين الهوغونوت والرابطة

الكاثو ليكية ، ويري أن الفوض الفاسدة هي أسوا الاستبداء في العالم .(راجع : عبد العزيز لبيب ، الفكر السياسي الحديث من النهضة إلى الثورة الفرنسية ، الطبعة الأولي 1992،ص 116–120).

أثر السيادة على الدولة الحديثة :–

أن وجود الدولة الديمقراطية الحديثة لم يكن الإ بعد الصراع المرير مابين السلطة والكنسية والذي نتج عنه انتصار الشعوب بوصولها إلى السيادة.

وأوضح أن صاحب السيادة هو ذلك الفرد الذي يملك الدولة المستقلة ومعترف بها عن باقي الدول المجاورة ، بمعني أن يكون لها إقليم مستقل خاص بها ، وحكومة مستقلة تديرها ، وشعب يخضع لها ، ولهذا وضع بودان لسيادة لا تعريف بأنها " تلك الخاصية التي تجعل صاحبها في وضع يسمح له بأن يقود ويخطط دون أن يُقاوم أو يضغط عليه من أي خارجي عنه فهو فوق الجميع ولا احد فوقه " (راجع : حسن نافعة ، مبادئ علم السياسية ،2004 ، ص 453) وهكذا ، تعني السيادة عنده استقلال الحكومة والدولة في اتخاذ قراراتها دون التأثير عليها من أي جه خارجية سواء كانت قوة داخلية أو خارجية ، وأن هذه السيادة تنبع من وجودها بذاتها وليست منبثة من أي سلطة أخري، (راجع: إبراهيم محمد العناني ، قانون الدول العام ، الطبعة الخامسة، 2005 ، ص 394) .

كما أن فكرة السيادة عنده ،تأتي في أطار أيتاجه العناصر المساهمة في تقوية السيطرة السياسية، والتوصل إلى أدارة الدولة على وجه افضل واعتقد أيضا بأن ماهية الدولة تكمن في السيادة ، وأن مشروعها تتأسس عليه ، ويري أن انعدام السيادة في أي دولة لا يمكن أن تقوم أو توحد . (راجع: محمد عبد القادر عودة ، الفكر السياسي الغربي ، مرجع سابق ، ص1–4).

أن السياق الفكري والتاريخي لفكرة السيادة يقوم على ثلاثة عوامل وهي تفكيك النظام الإقطاعي وظهور الدولة المركزية هذا أولاً ، وثانياً تأثيرات الحروب البروستانتية والكاثولوكية على فرنسا ، والثالث الحاجة إلى وجود سلطة عليا تنهي هذا الصراع والفوضى وتؤسس نظام عام.

كما أن السيادة عند بودان ، هي الركيزة المهمة من الركائز التي تقوم عليها الدول الحديثة ، وهي تمنح الدول حق تقرير المصير في حالة السلم والحرب ، وفي ظل هذا التطور للمفهوم تطور العالم الحديث وتحول العالم تحولاً عميقاً حيث أثر التبادل بين الدول وأصبح التبادل أكثر عمقاً وتنوع من خلال التجارة الحرة بين الحدود والتنوع الاقتصادي نتج عن ذلك تقويض السلطة المطلقة من خلال التنوع الثقافي والاجتماعي بين الدول ، ومن هنا بدأ الصراع مابين مفهوم السيادة الوطنية والعلاقات بين الدول،(راجع : أحلام نوري ، السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية ، دفاتر السياسة والقانون ، الطبعة الرابعة ، جامعة سعدة الجزائر ، 2011 ، ص 11).

أن مفهوم السيادة حاز على اهتمام أغلب المفكرين السياسيين في أغلب دول العالم من خلال دعم الديمقراطية الحديثة للدول والتي لا يمكن اعتبارها دولاً إلأ بإجماع الأركان الثلاثة وهي الإقليم والشعب والسلطة السياسية ، ويكون نتيح لذلك تكون الدولة تتمتع بأمرين أساسين هما : تمتع الدولة بالشخصية القانونية الاعتبارية والثاني أن تكون للدولة سلطة سياسية تتمثل في السيادة .

أن السيادة في العصر الحديث وخاصتنا في أوائل القرن السادس عشر ، وضع لنا بودان حجر الأساس لنظريه السيادة الحديثة من خلال تعريفه كما ذكرنا ، بأنها السلطة العليا ولمطلقه للدولة وشدد

على وجودة قوة موحدة تضمن الاستقرار داخل هذه الدولة وتحميها من الفوضى .(راجع : هشام محمود ألأقداحي ، الفلسفة السياسية المعاصرة ، الطبعة الأولي ،2010،ص 161).

كما أكد جان جاك روسو (1778م –1712م) ، في كتابة " العقد الاجتماعي " الذي نشرة 1762م) ، بأن السيادة هي تعبير عن الإرادة العامة من خلال قوله :" أنها للشعب بسائر أفراده يملك كل فرد منها جزءاً وإذا كانت الدولة تتكون من عشرة الألف مواطن ، فإن لكل مواطن جزء من هذه السيادة أي جزء عشرة الألف جزء من هذه السيادة، فا السيادة الشعبية هي السيادة المجزاه ، ويترتب على ذلك أثار مهمة في تنظيم الحكم فيما بعد"،(راجع : جان جاك روسو ، 1752 ،العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي ، ترجمة عبد العزيز لبيب ، الطبعة الأولي ،2011 ، ص190). وتكتمل نظريه في السيادة بأنها مطلقة وغير قابلة المتجزعة وتكمن قوتها في اتحادها وكما لها ، كما أن الدولة لا تستطيع أن تنازل على سيادتها لكي لا تفقد ذاتيقها ، ولذلك يجب أن تكون الدولة والسيادة متلازمتان ، ويعد جان جاك روسو أول من تكلم في كتابة عن الأرادة، ورأي أنها يجب أن تكون عامة ومتعلقة بالشعب صاحب السيادة

(المرجع السابق ،ص106 –107). فهي لا تقل من كونها ممارسة للإرادة العامة ولا يمكن أن المتحدث انفصال بين الإرادة العامة والدولة ، على الرغم من أمكانية تنقل السلطة من شخص لأخر ولكن لا يمكن نقل الإرادة العامة ، (راجع : مصطفي أبو زيد فهمي ، مبادئ الأنظمة السياسية ، الطبعة الأولى ، 2012 ، ص 75) ، وبذلك لا تعد السيادة الإ ممارسة للإرادة العامة وجاء تعريف روسو للسيادة مقترباً من تعريفاً كل من بودان وتوماس هوبز ، مع اختلاف نظره روسو الطبيعية الإنسانية عن نظرية هوبز ، كما نجد ايضا أن تعريف السيادة عند المفكر الانجليزي جون استوارت من ، وهو من رواء

المدرسة الكلاسيكية في السيادة ، فحدد أن السيادة من منطلق أن الدولة تعد نظاماً قانونياً توجد فيه السلطة العليا ، وتتصرف بوصفها المصدر النهائي والرئيسي للقوة ، وكذلك حدد أنه يجب أن تكون هذه السيادة بيد واحدة فقط أى في يد شخص واحد ، دون أن تنقسم بين أفراد الشعب كما ذكر روسو أيفاً ، ومن هنا يعد جون استوارت مل من مؤسسين الحكم المطلق.(راجع : حسن عبدالله العابد ، انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية ، مرجع سابق ، ص55).

كذاك نجد فيلسوف انجليزي آخر وهو آدم اسميث (1790 – 1735م) ، يعرف السيادة بإنها ، تلك القوانين والآليات التي تمنع الفوضى والظلم من انتشارها ، وذلك عندما يسعى كل فرد من الأفراد تحقيق مصلحته الخاصة ، وأوضح أن هذه القوانين كفيلة بقيام نظام دقيق هو " نظام السوق" كما تطلق عليه " أسميث" ،حيث يسير وفق قانون محكم يعمل على تغير حاجات الناس ورغاباتهم بفعالية كبيرة وأسعار منافسة (راجع: بطرس غالي ، التنظيم الدولي ، مدخل إلى دراسة التنظيم الدولي، 1956 ، ص181).

ووجدنا مفهوم آخر للسيادة في الدولة الحديثة ، عند كارل ماركس ، بإنها أداة نضال ضد الأمبرالية وكما إنها أداة فهي وسيلة أيضا للدفاع ضد توسعها كما تتضمن طابع طبقاً لما ينفعل عن السيادة عبر الأزمنة ، حيث وُلد هذا الطابع في زمن الإقطاع خلال الصراع القائم بين السلطة الملكية وأمراء الإقطاع وجاء مفهوم السلطة ليعبر عن السلطة المطلقة للحاكم ،(راجع :إشكالية تحول متغير السيادة الوطنية في الواقع الدولي الراهن ، مجلة القانون والمجتمع ، العدد 6 ، 2015 ، ص 21 – 22).

الخاتمة:

نستخلص من ذلك أن "جان بودان " أسس الحكم المطلق ، كما اعتمد في تعريفه للسيادة على الشأن الداخلي للدولة ، ولم يكن وحدة القائل بذلك ، بل أكد ذلك الفيلسوف توماس هوبز ، كما ذكرنا من خلال تأييده لنظرية السيادة المطلقة للحاكم بحيث جعل الحاكم يتمتع بالسلطة المطلقة التي لا تعلوها سلطة أخري في الدولة ، حيث عرفها بإنها " سلطة ذلك الفرد أو تلك الهيئة التي تملك السلطة وهي " الإرادة" التي تنازل عنها الأغلبية في مقابل منح الأغلبية حياة أمنة مطمئنة ".(راجع: عبدا لكريم أبو الفضل ، الفكر السياسي الحديث من جان بودان إلى توماس هوبز الطبعة الأولي ،2015 ، ص 142).

ومن خلال السرد السابق ، نجد أن بودان هو أول من وضح نظرية متكاملة عن السيادة ، ومن تعريفها في كتابة " ست كتب عن الجمهورية " بأنها سلطة الجمهورية المطلقة والعليا والأبدية ، فهي سلطة عليا لأنه لا سلطة تعلوها ، وهي مطلقة لأنها كلية لا تتجزاء تكون أو لا تكون ، وهي أبدية لأنها لا تزول مع زوال حاملها ، وحامل السيادة هو صحاب السيادة ، الحاكم الذي لا يخضع إلى أي قانون سوي القانون الآلهي أو القانون الطبيعي وهو قانون الأمم .(راجع : شو فالية ، جان جاك روسو ، تاريخ الفكر السياسي من المدينة إلى الدولة القومية ، الطبعة الرابعة ، 1998 ، ص 285 – 286) ولتوضح ذلك أكثر ، أن السيادة عند بودان ، لها ثلاثة خصائص هامة هي :

الخاصة الأولي : الدوام والاستمرار ، فليس ثمة سيادة مؤقتة فالأمير أو صاحب السيادة ، بعد أن يمارسها بلا انقطاع ، وهذا يعني أن السلطة المؤقتة لا تتصف بالسيادة.

الخاصية الثانية : أن تكون مطلقة فهي لا يمكن أن تكون نسبية ، لأن صاحب السيادة يجب إلا يخضع إلى أي أرادة أخرى فهو الذي يجب أن يخضع الآخرين له بالقانون.

الخاصية الثالثة: سلطة لا تقبل النقض ، وهي القدرة على سن القوانين لكل أمر من الأمور دون الاضطرار إلى أخذ موافقة من أحد.

كما أن صاحب السيادة يجب أن يتمتع بصفات أخري مثل القدرة على إعلان الحرب والتوقيع على المعاهدات الخاصة بالسلام وتعيين المسؤولين في أجهزة الدولة.

ولكن هناك من يري هناك بعض القيود التي يجب على صاحب السيادة احترامها مثل ، القانون الطبيعي والدستور وقدسية الملكية الفردية وغيرها.

وهنا جب الإشارة إلى أن هناك إشكالية تظهر من خلال هذا السرد التاريخي لمفهوم السيادة ، في التناقض الواضح الذي نتج عن طريق التطور التاريخي للمفهوم ، مابين مبدأ السيادة الوطنية المطلقة والنظام العالمي الجديد ، ذلك العالم الذي لايعترف بالحدود الإقليمية بل يؤمن بالتجارة الحرة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات والتطور التكنولوجي المذهل والمخيف ، بالإضافة إلى وجود قوانين دولية تحكم العالم وتتجاوز الحدود الإقليمية للدول ، بالإضافة إلى حقوق الإنسان أصبحت هناك قوانين دولية تنص على حماية الونيين وحقوقهم داخل دولهم ، وأصبحت هناك حماية دولية تتجاوز قوانين الدول وسيادتها .(راجع : علي إبراهيم ، الأشخاص الدولية ، مفهومها وأركانها ونظامها القانوني ، الطبعة الأولي ، 1999، ص 150).

أما عن الصعيد الدولي فإن هناك من يري أن السيادة هي القدرة على التصميم القادر على رفض أي تدخل خارجي في شؤن الدولة من جانب أي دولة أو هيئة أوجه أجنبية ، أي لا تخضع الدولة إلى أي سلطة خارجية أي كان نوعها أو أي تدخل ولو كان أخلاقياً الأ برضاها واستجابة إلى مصلحتها الوطنية . (راجع :محمد طه بدوي ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية ، الطبعة الأولي ،1972 ، ص 65 – 66).

والخلاصة أن بودان ، ساهم في أحداث نقله نوعية في الفكر السياسي من خلال تأسيسه لمفهوم السيادة بوصفها حجر الزاوية في بناء الدولة الحديثة ، وقد جعل من السيادة مفهوماً قانونياً وسياسياً مركزياً ليتجاوز الفوضي والحروب والانقسامات ، ولم يكن غرض المساهمة في تناول مفهوم " السيادة " ، بقدر ما كان الوقوف على المتغيرات التي حدثت على هذا المفهوم ومازالت تؤثر فيه إلى يومنا هذا ، ومن خلال هذا السرد وجدنا أن هناك تأثير واضح لمفهوم السيادة في الوقت الحاضر من خلال المتغيرات في العصور المعاصرة ، وخاصتاً مع الثورة الرقمية والتطور التكونولوجي وأصبح العالم قرية صغيرة موحدة رقمياً ، وأصبح العالم لم يعد يعترف بمفهوم الأرض كما كان الأمر من قبل بل مجتمع يؤمن بمفهوم السماء الواسع من خلال السيطرة على الفضاء الخارجي.(راجع: بندر محمد السبيعي ، السيادة الرقمية في عصر الثورة الرقمية ، تحديات وأفاق ، الطبعة الأولي ،2021 ، ص 50 – 60).

ومن خلال ما سبق نجد ايضاً أن مفهوم " السيادة " يتغير حسب ألأزمنة والعصور ، ونستخلص أن هناك ثلاثة اتجاهات مختلفة حيال هذا ، المفهوم الأول يمثله أنصار السيادة المحدودة والمشروطة مثل روسو ولوك ، والثاني يمثله أصحاب الرأي القائل بالسيادة المطلقة وهو ما دعا إليه جان بودان موضوع الدراسة ، وتوماس هوبز والثالث يمثله الرافضون لمفهوم السيادة مثل " ماركس".

وهكذا فإن السيادة عند بودان تمثل نقطه انطلاق لفهم إشكالية السلطة في الفكر السياسي الحديث ، حيث لا يمكن تجاهل تأثيرها على بناء الدولة الحديثة ، رغم التحولات التي طرأت على مفهوم السيادة في ظل العولمة والديمقراطية وحقوق الإنسان و التطور الرقمي .

المصادر والمرجع:

1- جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، الطبعة الثانية ، (بيروت ، دار الكتاب اللبناني ، 1982).
2- خديجة غرداين ، إشكالية السيادة والتدخل الإنساني حالة الدول العربية ، (رسالة ماجستير ، قسم القانون العام ، تلمسان الجزائر 2015).
3- سامي عبد الرحمن ، تشريح مفهوم السيادة ، تطورها التاريخي ودلالة تطبيقها ، الطبعة الأولي ،(بيروت ، المركز الديمقراطي العربي ،2018).
4- أرسطو ، السياسة ، ترجمة أحمد لطفي السيد ، (القاهرة ، دار أحياء الكتاب العربي ، 1963).
5- فؤاد زكريا ، تاريخ الفكر السياسي ، الطبعة الثالثة ، (القاهرة ، دار الكتاب الجامعي ، 2005)
6- حافظ شفيق الخطيب ، موسوعة فلاسفة الغرب الحديث ،الجزء الأول ، الطبعة الأولي ، (القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1998).
7- حسن عبد الله العابد ، انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية ، الطبعة الأولي ، (عمان ، دار الكنوز للمعرفة والنشر والتوزيع ،2008)
8- C.E. Merriam. History of the thory of Soveregnty Since Rousseau Columbia.
9- Boain .J.(1955) ,Six Books of the Commonwealth Cm .J. tooley trans oxford : Basil Blackweel .
10- مهدي محفوظ ، اتجاهات الفكر السياسي الحديث ، الطبعة الأولي ، (لبنان بيروت ،المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر ،1990).

11-La Puissance absolue perpetuelle dune Vlll.

12- ثروت بدوي ، النظم السياسية ، الطبعة الأولي ، (القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1989).

13- مخلوف ساحل ، إشكالية مفهوم السيادة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في العالم،(الجزائر ، مركز الشعب للدراسات 2015).

14-إبراهيم دسوقي أباظة وعبد العزيز غنام ، تاريخ الفكر السياسي ، الطبعة الأولي ، (بيروت ، دار النجاح ،1973).

15- Fabrs Simone Goyard ,Jean bobbin etle droit aere publigue ,Puf , 1989.

16-محمد عبد القادر عودة ، الفكر السياسي العربي، الطبعة الثانية ،(القاهرة ، دار الفكر المعاصر ،2001).

17- سامي عبد الحميد ، مبادئ القانون الدولي العام ، الطبعة الثالثة ،(بيروت ، دار النهضة العربية ،2010).

18- عبد العزيز لبيب ، الفكر السياسي الحديث من النهضة إلى الثورة الفرنسية ، الطبعة الأولي ، (بيروت ، دار الطليعة 1992).

19- حسن نافعة ، مبادئ علم السياسية ، (القاهرة ، الشروق الدولية ،2004).

20- إبراهيم محمد العناني ، قانون الدول العام ، الطبعة الخامسة ، (القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2005).

21-أحلام نوري ، السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية ، دفاتر السياسة والقانون، الطبعة الرابعة ،(الجزائر ، جامعة سعده ،2011).

22- هشام محمود الأقداحي ، الفلسفة السياسية المعاصرة ، الطبعة الأولي، (مؤسسة شباب الجامعة ،2010).

23- جان جاك روسو ، (1762) العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي ، ترجمة عبد العزيز لبيب ، الطبعة الأولي ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،2011).

24- مصطفي أبو زيد فهمي ، مبادئ الأنظمة السياسية ، الطبعة الأولي ، (الإسكندرية ، دار المطبوعات الجامعية ،2012).

25- بطرس غالي ، التنظيم الدولي ، مدخل إلى دراسة التنظيم الدولي ، (القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ،1956).

26-عبد الكريم أبو الفضل ، الفكر السياسي الحديث ، جان بودان إلى توماس هوبز ، الطبعة الأولي ، (بيروت ، دار النهضة العربية 2015).

27- شو فالية ، جان جاك روسو ، تاريخ الفكر السياسي من المدينة إلى الدولة القومية ، الطبعة الرابعة ، (بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،1998).

28- علي إبراهيم ، الأشخاص الدولية مفهومها وأركانها ونظامها القانوني ، الطبعة الأولي (القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1999).

29- محمد طه بدوي ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية ، الطبعة الأولي (بيروت ، دار النهضة العربية ،1972).

30- بندر محمد السبيعي ، السيادة الرقمية في عصر الثورة الرقمية ، تحديات وأفاق ، الطبعة الأولي ، (الرياض ، دار الفكر المعاصر ،2021).

31- طعمية الجرف ، نظرية الدولة ، الطبعة الرابعة ، (القاهرة دار النهضة العربية ، 2000).